GLION HUMAN RIGHTS DIALOGUE

النسخة 10

حوار جليون العاشر لحقوق الإنسان (جليون X)

16و17 أكتوبر 2024، منتجع جال رياض، مراكش - المملكة المغربية

"الانتقال من معايير عالمية إلى واقع محلي - الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان وتعزيز فعالية النظام الأممي لحقوق الإنسان وأثره على أرض الواقع"

ورقة مفاهيمية

يُعد حوار جليون لحقوق الإنسان حدثاً رفيع المستوى يجمع حوالي ثمانين من الممارسين والمفكرين في مجال حقوق الإنسان، يوفر فضاء غير رسمي لتبادل الآراء بشكل مفتوح ولبلورة أفكار جديدة ومبتكرة. ويُعقد هذا الاجتماع بموجب 'قاعدة تشاتام هاوس'، ويشارك فيه بانتظام المفوض السامي لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس حقوق الإنسان، والأمين العام المساعد للأمم المتحدة، وأعضاء مجلس حقوق الإنسان على مستوى السفراء، وخبراء الأمم المتحدة المستقلون، والمنسقون المقيمون للأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني الرائدة، وأعضاء مجتمع الأعمال.

وقد رسخ حوار جليون لحقوق الإنسان، على مدى تسع سنوات منذ انطلاقه، مكانته كفضاء بارز في المجتمع الدولي للنقاش المفتوح والشامل حول أهم التحديات والفرص في مجال حقوق الإنسان في العالم.

سيتم تنظيم هذه النسخة العاشرة التاريخية من حوار جليون لحقوق الإنسان (Glion X) من قبل المملكة المغربية ومجموعة الحقوق العالمية (URG)، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، وبالشراكة مع البعثات الدائمة للمكسيك وباراغواي والبرتغال وجزر مارشال وتايلاند وغامبيا. وسيسبق ملتقى جليون العاشر في أكتوبر 2024 ثلاثة حوارات تحضيرية، تليها فعاليات الإعلان عن الحوار.

موضوع حوار جليون العاشر لحقوق الإنسان (Glion X)

سيتمحور الموضوع العام لحوار جليون لحقوق الإنسان لعام 2024 حول **"الانتقال من معايير عالمية إلى واقع محلي - الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان وتعزيز فعالية النظام الأممي لحقوق الإنسان وأثره على أرض الواقع"**.

لقد استثمر المجتمع الدولي قدراً هائلاً من الوقت والطاقة في بناء النظام الدولي لحقوق الإنسان على مدى السبعين سنة الماضية. وهو يضم اليوم، في جملة أمور، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتسعة صكوك أساسية لحقوق الإنسان (معاهدات دولية) وآليات دولية مختلفة لحقوق الإنسان – وهي هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل. وقد صُممت هذه الآليات للإشراف على امتثال الدول لالتزاماتها القانونية الدولية، ومساءلة الجهات المسؤولة والتوصية بإصلاحات تشريعية وسياساتية محلية لتحسين الامتثال في المستقبل. كما أنها

بدعم من : إيسيسكو ICESCO
المجلس الوطني لحقوق الإنسان Conseil national des droits de l'Homme
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
UNIVERSAL RIGHTS GROUP

تحفز الحوار والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي بشأن قضايا حقوق الإنسان وتيسرهما، وتعزز إدماج حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، وتشجع تعميم ثقافة حقوق الإنسان، وتربط بين مختلف قطاعات المجتمع، وتلفت الانتباه إلى جميع قضايا حقوق الإنسان بما فيها تلك التي قد تظل غير مرئية لولا وجود هذه الآليات.

كثيراً ما واجهت منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تساؤلات حول تأثيرها وإنجازاتها، ومدى قدرتها ونجاحها في تحقيق التغيير على أرض الواقع – أي التحسينات الملموسة في التمتع بحقوق الإنسان على أرض الواقع وفي التواصل بشأنها. ووفقاً لهذا الخطاب، فقد نشأت 'فجوة تنفيذية أو معرفية' بين القيم العالمية والواقع المحلي في مختلف بقاع العالم، ولا يزال هذا التصور سائداً حتى يومنا هذا.

وقد شهدت السنوات العشر الماضية عدداً متزايداً من المبادرات التي اتخذتها الدول ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية لعكس هذا الوضع، إذ تم خلال تلك الفترة إيلاء قدر أكبر لكثير من التفكير والاهتمام لـ'آليات التنفيذ' (النظم والعمليات التي تترجم الدول من خلالها المعايير العالمية إلى واقع محلي) والدور الذي يمكن وينبغي أن يلعبه المجلس، بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة ككل، في دعم التنفيذ وقياس الأثر وإبراز التقدم المحرز.

ومن الأمور المحورية لآليات التنفيذ سالفة الذكر ظهور ما يسمى بـ'الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع'، خاصة في البلدان النامية، وهي هيئات قانونية موحدة ومبسطة تقوم بتجميع وإدارة وتنسيق وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان (إلى جانب توصيات الآليات الإقليمية في بعض الحالات). وقد بدأت بعض هذه الدول بتطوير برمجيات متقدمة للتنفيذ وإعداد التقارير من أجل دعم عمل هذه الآليات، وغالباً ما يتم ذلك بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وقد بدأت هذه الثورة التي حدثت على الصعيد الوطني تحظى بالاعتراف والتشجيع على مستوى الأمم المتحدة في 2018–2019، حيث أُنشئت 'مجموعة أصدقاء التنفيذ الوطني/الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع' في جنيف، وشرعت المجموعات دون الإقليمية (مثل جماعة المحيط الهادئ) في عقد اجتماعات لتبادل الممارسات الجيدة وتحديد مبادئ عمل الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وتمكنت باراغواي والبرازيل من الحصول على اعتماد سلسلة من قرارات المجلس، كما أطلق المغرب وباراغواي والبرتغال شبكة دولية جديدة للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع كحصيلة لمؤتمر انعقد سنة 2022 بمراكش، تلاه مؤتمر أسونيون سنة 2024.

بناءً على هذه الخطوات وغيرها، توجد اليوم فرصة كبيرة لتحفيز التطوير الكمي والنوعي للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع وبالتالي زيادة تسريع 'جدول أعمال التنفيذ' الدولي لحقوق الإنسان. ويتمثل أحد الأبعاد الرئيسية لذلك في وضع إطار توجيهي عالمي لمساعدة الدول (المتقدمة والنامية) الراغبة في إنشاء أو تعزيز آلياتها الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع على القيام بذلك، استناداً إلى الممارسات الجيدة المجمعة من جميع أنحاء العالم.

الأهداف المقترحة وهيكلة حوار جليون العاشر

سيسعى لقاء جليون العاشر إلى توفير فضاء محايد وغير رسمي، وفق قاعدة 'تشاتام هاوس' لجميع الأطراف المعنية الرئيسية لتبادل وتحديد 'الممارسات الفضلى' الرئيسية في إنشاء وتطوير الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير

UNIVERSAL RIGHTS GROUP
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
بدعم من : إيسيسكو ICESCO
PNUD

والتتبع – أي الخصائص المشتركة التي من شأنها جعل هذه الآليات فعالة في تحويل توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان إلى تشريعات وسياسات وممارسات وطنية معززة. ومن شأن تحديد الممارسات الفضلى المشتركة الأساسية أن يسهم بدوره في وضع إطار توجيهي عالمي من خلال الحوار والتعاون الشاملين للمساعدة في توجيه جميع الدول التي ترغب في إنشاء و/أو تطوير هذه الآليات.

قبل انعقاد مؤتمر جليون العاشر، نظمت مجموعة الحقوق العالمية، بالتعاون مع الشركاء، ثلاث جلسات تحضيرية غير رسمية (حوارات ما قبل مؤتمر جليون) لتوفير مجال لجميع الأطراف المهتمة من دول وجهات فاعلة في المجتمع المدني وغيرها للمشاركة في عملية الحوار والتعاون هذه، حيث أن اثنتان من هذه الجلسات ركزت على تطوير الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، في حين سعت الثالثة إلى الإسهام في عملية 'التأمل الذاتي/'التقييم الذاتي' للمجلس كجزء من مشاورات أوسع نطاقاً من أجل تطوير مساهمة «جنيف» في مسار الجمعية العامة لاستعراض وضع المجلس للفترة 2021–2026.

وسيفتتح ملتقى جليون في نسخته العاشرة بمراكش في أكتوبر 2024 بجلسة عامة رفيعة المستوى، وستعقبها جلسة تتألف من ثلاث 'مجموعات عمل فرعية' لاستكشاف الخصائص الرئيسية والفعالة (الممارسات الفضلى) للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع بصورة أكثر تدقيقاً. ثم ستُعقد جلسة عامة ختامية لتقديم مخرجات آراء مجموعات العمل الفرعية ومواصلة النقاش من أجل وضع إطار توجيهي عالمي لإحداث وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع.

وسيتم إعداد تقرير عن الحوار يضم نقاط المناقشات والأفكار والمقترحات الرئيسية المنبثقة عن الملتقى، سيتم تقديمه خلال فعاليتي الإطلاق بجنيف ونيويورك.

بدعم من : إيسيسكو ICESCO
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
UNIVERSAL RIGHTS GROUP